المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 13 آب/ أغسطس 2026

احتجاجات تونس المعيشية: دوافعها ومآلاتها

وحدة الدراسات السياسية

احتجاجات تونس المعيشية: دوافعها ومآلاتها

سلسلة: تقدير موقف

13 آب/ أغسطس 2026

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 4

أزمة الكهرباء: خسائر وتساؤلات 4

خلل عارض أم أزمة هيكلية؟ 4

أزمة تحرّك الشارع 5

اتساع نطاق الأزمات 5

أزمات قطاعية أم أزمة حكم؟ 6

أزمة تفاقم أسئلة التغيير 7

خلاصة 7

مقدمة

شهدت تونس، في النصف الثاني من تموز/ يوليو 2026، تحركات احتجاجية بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والماء الصالح للشرب. وتزامنت هذه الاحتجاجات مع الذكرى السنوية الخامسة لانقلاب الرئيس قيس سعيّد على الدستور، في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي مأزوم يقابله إصرارٌ من السلطة على مواصلة الانفراد بالحكم، والتضييق على الحريات واستهداف الناشطين السياسيين والصحافيين ورجال الأعمال، والتراجع عن المكاسب التي تحققت بعد ثورة 2011.

أزمة الكهرباء: خسائر وتساؤلات

شهدت تونس، بدايةً من منتصف تموز/ يوليو 2026، موجة حرٍّ شديد. وعلى الرغم من أن ارتفاع درجات الحرارة في هذه الفترة من السنة أمرٌ مألوف، فإنّ صيف 2026 لم يكن عاديًّا؛ إذ تزامنت موجة الحر مع اضطراب كبير في خدمة توفير التيار الكهربائي، فقد شهدت جميع المناطق، أوّلَ مرة، انقطاعات متكررة دامت ساعات طويلة يوميًّا. وأدّى انقطاع الكهرباء عن البيوت والمراكز الصحية والإدارات والمصانع والمزارع إلى وفاة مرضى، وتضرر قطاع الدواجن، وتَلف منتجات بحرية ومواد استهلاكية مبرّدة، واضطراب سلاسل التصنيع، وتعطل الخدمات الإدارية[1]. وأثّر اضطراب المنظومة الكهربائية سلبيًّا، أيضًا، في خدمة التزويد بالماء الصالح للشرب؛ ما أدى إلى انقطاع المياه عن عدد كبير من المدن والأحياء أيّامًا وأسابيع في بعض المناطق، بسبب تضرر محطات الضخ والتوزيع.

وازدادت تبعات الأزمة حرجًا بغياب شبه كليّ، طوال أكثر من أسبوع، لأيّ توضيح رسمي للظرف الذي تشهده البلاد، واكتفت الشركة التونسية للكهرباء والغاز (المنتج والمزود الرسمي والوحيد للكهرباء في تونس) بإصدار بلاغات تُعلِم فيها المشتركين بقطع الكهرباء بالتناوب بين المدن والأحياء، مؤكدةً أنّ هذا الإجراء يهدف إلى "الحفاظ على سلامة وديمومة المنظومة الكهربائية"[2]، ثمّ ظهر الرئيس سعيّد، بعد غياب استمرّ عشرة أيام، مشدّدًا على أنّ "ما يحصل من قطع للماء والكهرباء فضلًا عن الحرائق يمثّل ظواهر غير عادية، والدولة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام كلّ من يسعى إلى التنكيل بالمواطنين وتأجيج الأوضاع"، وأنّ "الوعي العميق للشعب التونسي ستتحطّم على أسواره كلّ محاولات التنكيل مهما كان مصدرها، ومهما اشتدت ضراوتها"[3]. ولم يوضح المقصود بمحاولات "التنكيل"، ولا علاقتها بانقطاع الكهرباء.

خلل عارض أم أزمة هيكلية؟

تُعَدّ أزمةُ الكهرباء الحالية في تونس الأزمةَ الأولى من نوعها؛ إذ لم تشهد هذه البلاد، سابقًا، اضطرابات في توفيرها بلغت هذا الحدّ، فقد اقتصرت الانقطاعات على مناسبات "نادرة"، وكانت في نطاق محدود. ولم يصدر، حتى الآن، تفسير رسمي مفصل لأسباب هذه الأزمة، غير أنّ بلاغات الشركة التونسية للكهرباء والغاز تشير، ضمنيًّا، إلى أن القطع الدوري للكهرباء عن المناطق والمدن يهدف إلى "تخفيف الأحمال"، وأن هذا الإجراء هو الخيار الوحيد لتفادي انهيار الشبكة.

من خلال بلاغات شركة الكهرباء يبدو، جليًّا، أنّ جهد الإنتاج لا يلبي الطلب على الاستهلاك الذي يبلغ ذروته في أثناء فصل الصيف وعند اشتداد موجات الحر، لكنّ العجز المسجل، في الإنتاج، أول مرة بهذا المستوى - في

1 علي القاسمي، "انقطاعات الكهرباء في تونس.. موجة الحر تكشف ضعف منظومة الطاقة"، **الجزيرة نت**، 2026/7/31، شوهد في 2026/8/5، في: https://acr.ps/hBy2ta0

2 الشركة التونسية للكهرباء والغاز، "إشعارات بانقطاع الكهرباء"، فيسبوك، شوهد في 2026/8/6، في: https://acr.ps/hBy2sCO

3 رئاسة الجمهورية التونسية، فيسبوك، 2026/7/23، شوهد في 2026/8/6، في: https://acr.ps/hBy2smd

مقابل ارتفاع الطلب على الاستهلاك - يدفع إلى البحث عن أسباب هذه الأزمة التي ما زالت مستمرة، وإن كانت بحدّة أقلّ، على الرغم من انجلاء موجة الحر وانخفاض درجات الحرارة.

يبدو واضحًا أنّ الشركة قطعت الكهرباء لأسباب تقنية مرتبطة بعدم القدرة على تلبية الطلب. وهذا لا يُعَدّ خللًا تقنيًّا عارضًا، ولا يُحَلّ بخطاب شعبوي تُحمَّل فيه أطرافٌ مجهولة المسؤولية عنه. فهو أمرٌ يتطلب تشخيصًا موضوعيًّا لمواطن الخلل، واستشرافًا، وبرامج متوسطة وبعيدة المدى؛ لتوفير الاعتمادات المالية المطلوبة، وتجديد البنية التحتية المتهالكة، والاستثمار في الطاقات البديلة وصياغة استراتيجية مدروسة الأهداف لضمان الأمن الطاقي في سياق إقليمي وعالمي غير مستقر، وفي سوق عالمية تشهد اضطرابات، وارتفاعًا متواصلًا في الأسعار.

أزمة تحرّك الشارع

مع اشتداد أزمة انقطاع الكهرباء، وانقطاع المياه الصالحة للشرب المترتب عليها، والصمت الرسمي إزاء ما يجري، خرجت مظاهرات ليلية في بعض مدن الجنوب الشرقي، وما لبثت أن توسّعت لتشمل أكثر مدن البلاد. وقد حرق، خلالها، المحتجون إطارات مطاطية وقطعوا عدّة طُرق، رافعين شعارات تنادي بتحسين الخدمات، وتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب. وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه الاحتجاجات، فإنها لم تشهد احتكاكات تُذكر مع قوى الأمن التي اكتفت بمراقبة الوضع، ولم تلجأ إلى استخدام القوة إلا في حالات قليلة؛ داخل أحياء شعبية، وفي العاصمة وبعض المدن الكبرى.

اقتصرت الشعارات المرفوعة، في أثناء الاحتجاجات الليلية العفوية، على المطالبة بتحسين الخدمات، وتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب، والتنديد بالصمت الرسمي وغياب الموقف الحكومي على الرغم من حدّة الأزمة، ثمّ إنها شهدت تصعيدًا لافتًا للانتباه، خلال مظاهرة، وسط العاصمة، دعا إليها حراك "نفس"، وهو مبادرة مدنية للدفاع عن الحريات واستعادة المسار الديمقراطي، جلّ ناشطيها من الشباب، وكان ذلك بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لانقلاب الرئيس سعيّد على الدستور. وقد رُفعت في هذه المظاهرة شعارات من قبيل "ارحل"، و"الشعب يريد إسقاط النظام". وتميزت المظاهرة بزخمٍ جماهيريٍّ جليٍّ، وبمشاركة كثيفة من فئات الشباب، وبالتقاء شخصيات مستقلة وأحزاب وتيارات سياسية وأيديولوجية مختلفة جَمَعَها، أوّلَ مرة، رفضُ "العبث الحاصل في إدارة الدولة"، وقد طالبت برحيل السلطة الحالية، والإفراج عن المساجين، واستعادة المسار الديمقراطي، ومعالجة الأزمة المعيشية، وتحسين الخدمات[4].

اتساع نطاق الأزمات

لم تكن أزمةُ الكهرباء الأزمةَ المعيشية الأولى التي شهدتها البلاد منذ انفراد الرئيس سعيّد بالحكم، لكنها كانت الأشد أثرًا في حياة التونسيين اليومية؛ إذ سبقتها أزمات أخرى لا يزال بعضها متواصلًا، وإنْ خفَتَت حدّتُها. فقد شهدت البلاد، في فترات سابقة، ندرةً في مادة الخبز، ومواد استهلاكية أخرى (الزيت النباتي والسكر والقهوة مثلًا). وبوجهٍ عامٍّ، ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية بنِسب عالية. وعلى سبيل المثال، شهدت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعًا حادًّا؛ إذ ازداد سعرها نحو ثلاثة أضعاف مقارنةً بما كانت عليه في الفترة 2021-2026[5]، وبلغت أسعار الخضر والغلال، خلال الفترة ذاتها، ارتفاعًا كبيرًا[6].

---

4 "بعد 5 سنوات على إجراءاته الاستثنائية.. متظاهرون يطالبون برحيل قيس سعيّد"، **الجزيرة نت**، 2026/7/26، شوهد في 2026/8/6، في: https://acr.ps/hBy2sTJ

5 المعهد الوطني للإحصاء، **النشرة الشهرية للإحصائيات: جانفي 2021**، شوهد في 2026/8/7، في: https://acr.ps/hBy2sTp

إيمان الحامدي، "تونس: أسعار اللحوم تتجاوز كل الخطوط الحمراء... الكيلو 30 دولارًا"، **العربي الجديد**، 2026/5/26، شوهد في 2026/8/7، في: https://acr.ps/hBy2sD8

6 ينظر على سبيل المثال: المعهد الوطني للإحصاء، "مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، جويلية 2026"، **بيان صحفي**، شوهد في 2026/8/7، في: https://acr.ps/hBy2smx

لم تقتصر الأزمات على توفر المواد الغذائية، بل إنها شملت الدواء[7] أيضًا؛ إذ سُجِّل نقصٌ حادٌّ في مختلف أصناف الأدوية، ومن بينها أدوية الأمراض المزمنة والسرطان، وقد تزامن ذلك مع تردّي الخدمات في المستشفيات العمومية، وقرار الصيدليات الخاصة التوقف عن العمل باتفاقياتها السابقة مع صندوق التأمين على المرض؛ لعدم تنفيذه التزاماته المالية تجاهها.

وفي السياق ذاته، تشهد جُلّ المنشآت العامة صعوبات بسبب تراكم الديون، وشُحّ الاعتمادات، وسوء التسيير، وضعف الاستثمار؛ ما يجعل قدرتها على تنفيذ التزاماتها محلَّ تساؤلٍ، علمًا أنّ جُلَّ هذه المنشآت تُقدّم خدمات حيوية وحياتية للمواطنين؛ على غرار شركة الماء، وشركات الطاقة والكهرباء، والنقل العام، والسكك الحديدية، والخطوط الجوية التونسية، والصيدلية المركزية، وديوان الحبوب.

لا شك في أنّ الأزماتِ التي تمرُّ بها تونس هي من الأزمات البنيوية والمركّبة، وأنها لم تحدث خلال حُكم الرئيس سعيّد، وأنّ بعضها يعود إلى الخيارات السياسية والاقتصادية والخطط التنموية التي انتهجتها الدولة منذ عقود، غير أنّ المؤشرات الإحصائية تؤكد أنّ هذه الأزمات شهدت تفاقمًا سريعًا منذ انقلاب الرئيس سعيّد على الدستور، وانفراده بالحكم، وإلغاء دور "الأجسام الوسيطة"، مثل الأحزاب والمنظمات والنقابات، وتحويل البرلمان إلى مؤسسة شكلية من دون سلطات رقابية، وتهميش الكفاءات الإدارية، والتضييق على رجال الأعمال، والتعامل الشعبوي مع الأزمات بتحميل مَن يصفهم بـ "الخونة" و"العملاء" و"اللصوص" و"المتآمرين" المسؤولية عن تلك الأزمات.

أزمات قطاعية أم أزمة حكم؟

إنّ الأزمات المعيشية والاقتصادية تكون متداخلة، ولا يمكن الفصل بينها. ومن ثمّ، لا يمكن أن تُفصل أزمة الكهرباء عن السياق السياسي الذي تشهده به البلاد منذ خمس سنوات، ولا عن السرديات الشعبوية التي مهدت لانقلاب الرئيس سعيّد عن الدستور وبرّرته؛ من قبيل تقييد العمل الحزبي، والرقابة البرلمانية، وتهميش النخب، وترويج وعودٍ بشأن مكافحة الفساد واسترجاع "مليارات المليارات" من السياسيين ورجال الأعمال وتوجيهها إلى المناطق المهمشة لتحقيق التنمية والرخاء. لقد اتّضح أنّ هذا الخطاب قادر على الهدم، لكنه عاجز عن البناء.

فخلال خمس سنوات من الحكم الفردي حُلَّت مؤسسات الرقابة الدستورية من دون بناء مؤسسات جديدة بدلًا منها (المجلس الأعلى للقضاء، وهيئة النفاذ إلى المعلومة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والمجالس البلدية ... إلخ)، وحُوصرت منشآت الإنتاج والتوزيع التقليدية بدعوى محاربة الاحتكار والمضاربة. غير أنّ الأسعار شهدت ارتفاعًا غير مسبوق، وسادَ الأسواقَ نقصٌ من السلع الاستهلاكية غير مسبوق، وسُجِن عدد كبير من رجال الأعمال والسياسيين، وأُنشئت هيئة "الصلح الجزائي" لاسترجاع "الأموال المنهوبة". ولكنّ ذلك كلّه لم يحدَّ من عجز موازنة الدولة، ولم يُسهم في تنمية المناطق المهمشة[8]. وقد تتالت الوعود بتشييد مدن طبية ضخمة، وتسيير قطارات فائقة السرعة تربط شمال البلاد بجنوبها، لكنْ ذلك لم يحدث. وكانت حصيلة الحكم الفردي أزمات حادّة في مجالات النقل والصحة، كما هو الشأن في التعليم والزراعة والصناعة والطاقة[9].

أدى تفاقم الأزمات، وعجز الرئيس سعيّد عن تنفيذ وعوده، وتوسُّع دائرة المستهدفين من خلال التضييقات والمحاكمات، إلى تراجع قاعدة الدعم الذي حظي بها عند انقلابه على الدستور؛ إذ شهدت مواقف بعض

7 سماح غرسلي، "حوكمة قطاع الأدوية في تونس: عندما تفشل الدولة في تأمين الحقّ في الحياة"، **تحقيقات**، الكتيبة، 2026/6/30، شوهد في 2026/8/7، في: https://acr.ps/hBy2t9G؛ خميس بن بريك، "نقص الأدوية في تونس يثير الانتقاد ويفاقم معاناة المرضى"، **الجزيرة نت**، 2/9/2026، شوهد في 7/8/2025، في: https://acr.ps/hBy2smR

8 سميح الباجي عكاز، "كيف حوّل سعيّد الصلح الجزائي إلى رهينة وعود شعبوية؟"، **نواة**، 2026/6/24، شوهد في 2026/8/10، في: https://acr.ps/hBy2sDs

9 "سعيد ميتر: حصيلة 7 سنوات من الحكم"، **تقرير**، منظمة "أنا يقظ"، 2026/8/6، شوهد في 2026/8/10، في: https://acr.ps/hBy2sU3

الأحزاب والمنظمات (حركة الشعب، والاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ... إلخ) تحولاً إلى اتجاه المعارضة. وفي مقابل ذلك، تراجع زخم تأييد الرئيس سعيّد في الأوساط الشعبية، وبدا هذا الأمر جليًّا من خلال الحضور المحدود في مختلف الفعاليات التي نظّمها أنصاره وسط العاصمة.

تُظهر المشكلات المعيشية والخدمية المتفاقمة والاحتجاجات المزامنة لها أنّ الأزمة في تونس أكثر تركيبًا وتعقيدًا مما تذهب إليه حملات "التفسير" التي يروجها الرئيس سعيّد، والمنصات الإلكترونية المحسوبة على دوائر مقرَّبة منه؛ فهي تلجأ إلى إنكار مسؤولية السلطة عن الأزمة بخطاب شعبوي يُهمل المشكلة بدلًا من أن يتعامل معها. وبناءً على ذلك، فإنّ تراكم ما تشهده تونس من أزمات اقتصادية ومعيشية - فضلًا عن تفاقمها - ليس سوى عَرَضٍ ظاهرٍ لأزمة أشمل هي أزمة الحكم؛ ما يدفع إلى توقّع اشتداد الأزمات في سياق انعدام أيّ مؤشرٍ ذي صلة بإمكانية تعديل سلوك السلطة السياسي الحالي، إضافةً إلى تصاعد التشكيك في قدرة السلطة الحاكمة على معالجة الأزمات. فبعد التشكيك في شرعية الانتخابات؛ بالنظر إلى النسب الضعيفة التي اقترنت بـالاستحقاقات الانتخابية المنظّمة بعد الانقلاب، عمّقت الأزمات المعيشية والاقتصادية سؤال الشرعية من خلال التشكيك في شرعية الإنجاز.

أزمة تفاقم أسئلة التغيير

أسهم تراجع حدّة أزمة الكهرباء في تراجع زخم الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من تموز/ يوليو 2026، غير أنّ طبيعة الأزمات التي تشهدها البلاد تُنبئ بصعوبات أخرى متوقعة في المدى القريب، وبأنها ربما لن تَقلَّ حدّةً وأثرًا مقارنةً بأزمة الكهرباء، خاصة خلال العودة المدرسية، في أيلول/ سبتمبر، التي تشهد ارتفاعًا كبيرًا في تكاليف المعيشة، وهو أمرٌ يُكثّف الضغوط على الأسر، وعلى المؤسسات العامة المطالبة بتوفير خدمات النقل والطاقة، والصحة، والتعليم، وغيرها. وفي الآن نفسه، تبدو خيارات السلطة بشأن تجاوز الأزمات التي تشهدها البلاد محدودة؛ ما يدفع إلى توقُّع عودة موجات دورية من الاحتجاجات الشعبية، وتصاعد التحركات، ولا سيما بعد ظهور بوادر أولية دالّة على إمكانية تشكُّلِ توافقٍ بين تيارات سياسية وشبابية للمطالبة برحيل السلطة الحالية واستعادة المسار الديمقراطي.

خلاصة

لم تكن أزمة الكهرباء الأخيرة هي الأزمة الوحيدة التي تشهدها تونس منذ انقلاب الرئيس سعيّد على الدستور، لكنها كانت الأكثر حدّةً والأشد تأثيرًا في الاقتصاد المنهك، وفي معيشة المواطنين؛ ما يُفسر اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية، وقبول بعض المكونات السياسية، على الرغم من اختلافاتها، بأنْ تجتمع من أجل المطالبة برحيل الرئيس سعيّد واستعادة المسار الديمقراطي.

وفي سياق فشل السلطة في معالجتها الأزمات، وإصرار الرئيس على المضيِّ في سياسة الانفراد بالحكم والتعامل الشعبوي مع أزمات بنيوية معقدة ومركّبة، وإغلاق سُبل الحلول الدستورية، وعجز القوى السياسية الحالي، على الأقل، عن استعادة حيويتها وفاعليتها، فإنّ الاحتمالات تشير إلى تكرار الأزمات وتفاقمها وتجدُّد الاحتقان الشعبي.